# منهجية التعامل على الشبهات

# تصور مقترح


إعداد الدكتور

عبد التواب محمد محمد أحمد عثمان

أستـــاذ العقيــدة والفلسفـــة المساعـد

كلية الدراسات الإسلامية والعربيـة للبنين

القاهرة، جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

# منهجية الرد على الشبهات تصور مقترح

عبد التواب محمد محمد أحمد عثمان

قسم أصول الدين، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر.

البريد الإلكتروني: abdeltawabothman.4@azhar.edu.eg

**ملخص البحث:**

كثرت في عصرنا الحاضر شبهات أهل الباطل، وانبرى لها كثير من المخلصين للرد والتفنيد، وأخذ بعضهم يرد على الشبهات دون أن يستكمل العدة العلمية اللازمة، فوقع في خطأ منهجي، لذا كان لزاما علينا أن نضع منهجية علمية للرد على الشبهات بعنوان: [منهجية الرد على الشبهات تصور مقترح]، لا نقصد بها الرد على الشبهات، وإنما مقصودها وضع منهجية علمية للرد على الشبهات، فهو تصور ينظم عملية الرد، ويحدد من يقوم بها، وكيفية القيام بالرد، وأولوياته. ويحاول البحث الجواب عن عدد من الإشكاليات تدور حول: ما مشروعية الرد على الشبهات، وهل يجب الرد على أي شبهة تثار؟ ما الضوابط والقواعد التي ينبغي اتباعها في الرد على الشبهات؟ هل الرد على الشبهات متاح لأي مسلم من باب الغيرة على الإسلام والدفاع عنه؟ ويتضمن تمهيدا للتعريف بمفردات العنوان، ثم مبحثا بعنوان: مشروعية الرد على الشبهات، ومبحثا ثانيا بعنوان: ضوابط التعامل مع الشبهات، وقد وضعت في هذا المبحث عددا من الضوابط التي ينبغي أن تكون موجودة قبل الرد على الشبهات، وختمت بتوصية أن تكون الردود على الشبهات مؤسسية تقوم بها جهات علمية موثوق بها ولا تقتصرعلى الجهد الفردي على الرغم من أهميته.

**الكلمات المفتاحية**: منهجية، الرد، التعامل، الشبهات.

.

# Methodology for Refuting Misconceptions: A Proposed Framework

Abdel-Tawab Mohamed Mohamed Ahmed Othman
Department of Fundamentals of Religion,
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys – Cairo, Al-Azhar University
Email: abdeltawabothman.4@azhar.edu.eg

**Abstract:**
In our contemporary era, the prevalence of misconceptions (Shubuhat) propagated by those adhering to falsehoods has increased significantly. While many sincere individuals have risen to the task of refuting and disproving these, some have undertaken this without adequate scholarly preparation, leading to methodological errors. Therefore, it has become imperative to establish a rigorous scientific methodology for refuting misconceptions, encapsulated in this proposal titled: "**Methodology for Refuting Misconceptions: A Proposed Framework**".
The objective of this research is not to directly refute specific misconceptions but rather to outline a systematic scientific methodology for addressing them. This proposed framework aims to organize the process of refutation, define who should undertake it, detail how it should be carried out, and establish priorities.
This study seeks to answer several critical questions, including: What is the Islamic legitimacy (Mashru'iyyah) of refuting misconceptions? Is it obligatory to respond to every single misconception raised? What are the controls and guidelines (Dhawabit wa Qawa'id) that should be adhered to when refuting misconceptions? Is refuting misconceptions permissible for any Muslim out of zeal for Islam and its defense?
The research includes an introduction defining the key terms in the title. It then proceeds with a section titled: "**The Legitimacy of Refuting Misconceptions**," followed by a second section titled: "**Guidelines for Dealing with Misconceptions**". This latter section establishes a number of essential prerequisites that must be in place before embarking on any refutation. The research concludes with a recommendation for institutionalizing responses to misconceptions, suggesting that such refutations should be undertaken by credible academic bodies rather than relying solely on individual efforts, despite their importance.
**Keywords**: Methodology, Refutation, Misconceptions.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

## المقدمـــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد،

فتزايدت في العصر الحديث حدة الشبهات والاتهامات الموجهة إلى الإسلام وشرائعه من قبل طوائف عدة داخلية وخارجية، وتنوعت هذه الشبهات بين إحياء شبهات قديمة وبعثها في ثوب عصري جديد، أو شبهات جديدة يحاولون بها النيل من الإسلام وعقائده وأحكامه.

ولما كثرت هذه الشبهات انبرى لها عدد من المخلصين للرد والتفنيد، وكان من هؤلاء من استكمل أدوات الجدال والمناظرة، ومنهم من أخذته الحمية على الإسلام وعقائده فأخذ يرد على الشبهات دون أن يستكمل العدة العلمية اللازمة، فوقع في خطأ منهجي.

لذلك رأيت أن أكتب هذه الورقات بعنوان: [منهجية الرد على الشبهات تصور مقترح]، لا أقصد بها الرد على الشبهات، وإنما مقصودها وضع منهجية علمية للرد على الشبهات، فهو تصور ينظم عملية الرد، ويحدد من يقوم بها، وكيفية القيام بالرد، وأولوياته.

**أسباب اختيار الموضوع:**

١- الاستجابة للمشاركة في المؤتمر الذي تعقده كليتي المباركة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة تحت عنوان (التغريب في العلوم العربية والإسلامية المظاهر - الأسباب - سبل المواجهة).

٢- أنني قد وقفت على بعض الردود على الشبهات والمناظرات التي قام بها بعض الأفاضل من أصحاب النوايا الحسنة الذين يقصدون الدفاع عن الإسلام والتصدي للمخالفين، لكن غابت عنهم المنهجية السليمة، والتأصيل العلمي الذي ينبغي أن يتسلحوا به قبل خوض هذا

المعترك، فجاءت ردودهم ضعيفة هزيلة، وكان أثرها سلبيا في الدفاع عن الإسلام، حيث ظهر المخالفون وأصحاب الشبهات في صورة أصحاب الأدلة القوية، على الرغم أنها في حقيقة الأمر لا تساوي مدادها.

٣- الإسهام في تنظيم الجهد المبذول من قبل الباحثين في الرد على الشبهات، ووضع بعض القواعد والضوابط التي تسهم في هذا التنظيم.

٤- أهمية هذا الموضوع في الوقت الحالي، حتى لا تضيع الجهود المبذولة سدى، على الرغم من كثرتها، فهو يعني بكيفية الرد على الشبهات بطريقة منظمة علمية.

**إشكالية البحث:**

يدور البحث حول عدد من الإشكاليات التي يحاول الإجابة عنها، ويمكن تحديد هذه الإشكاليات في الأسئلة التالية:

١- ما مشروعية الرد على الشبهات، وهل يجب الرد على أي شبهة تثار؟

٢- ما الضوابط والقواعد التي ينبغي اتباعها في الرد على الشبهات؟

٣- هل الرد على الشبهات متاح لأي مسلم من باب الغيرة على الإسلام والدفاع عنه؟

**الدراسات السابقة:**

هناك عدد من الأبحاث تدور حول الرد على الشبهات، وقد تلتقي مع هذا البحث في بعض جوانبه، ومنها:

١- (قواعد وضوابط منهجية للردود العقدية) الدكتور: أحمد قوشتي، تكوين ، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ ٢٠٢٠م.

وقد توسع الباحث في وضع القواعد والضوابط وقسمها إلى: حكم الرد على المخالفين، فهم مقالات المخالفين، أصول الرد وطرائقه، وأخلاقيات الرد على المخالفين.

٢ – منهج الدعوة الإسلامية في الرد على الشبهات دراسة منهجية تأصيلية، رسالة دكتوراة: شميم أحمد بن عبد الحكيم، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الدعوة والإعلام، ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م.

وقد اهتم بعلاقة الدعوة الإسلامية بالرد على الشبهات، من ناحية أسباب إثارة الشبهات، وخصائص الدعوة في الرد عليها، وآثار الشبهات على الدعوة الإسلامية.

٣ – (المنهج الدعوي في التعامل مع الشبهات) الدكتور: عادل عبد الله هندي، مجلة الزهراء، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة، العدد الحادي والثلاثون، وقد اهتم ببيان خطورة الشبهات وأهمية الرد عليها، ودوافع الشبهات، وقواعد الجانب الوقائي والجانب الدفاعي في التعامل مع الشبهات.

٤ – (السلف والشبهات بحث في آليات التعامل مع الشبهات والرد عليها) إعداد: عمار محمد أعظم، مركز سلف للبحوث والدراسات، وقد تحدث عن أهمية رد الشبهات، وصفات من يتصدى لها.

٥ – (الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد أركون و محمد عابد الجابري دراسة نقدية تحليلية هادفة) الدكتور خالد كبير علال، دار المحتسب– ٢٠٠٨م.

وقد اهتم الباحث ببيان الأخطاء المنهجية، لكنه حصرها في مؤلفات اثنين فقط.

وقد اهتمت دراستي بالقواعد والضوابط والأصول التي ينبغي وضعها قبل التصدي لمواجهة الشبهات والرد على أصحابها.

**خطة البحث:**

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في: مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

- المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع، وإشكالية البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.
- التمهيد: مفاهيم ومصطلحات البحث.
- المبحث الأول: مشروعية الرد على الشبهات.
- المبحث الثاني: ضوابط التعامل مع الشبهات.
- الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات.

**منهج البحث:**

استخدمت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الذي يساعد في جمع الأصول والضوابط المقصودة، ثم المنهج التحليلي الذي يقوم بدراسة الإشكالات العلمية، ويستخدم فيه عمليات: التفسير والنقد والاستنباط.

أسأل الله تعالى أن يكون هذا الجهد في موازين الحسنات. اللهم آمين.

## تمهيد

## مفاهيم ومصطلحات البحث

**أولا: المنهجية:**

المنهج لغة: الطريق الواضح، وأصله من: نَهَج يَنْهَج نَهْجَا ونُهُوْجَا، يقال: نهج الطريق، أي: بينه ووضحه، وأنهج الطريق: وضح واستبان، وفلان يستنهج سبيل فلان أي يسلك مسلكه(١).

وفي الاصطلاح: الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بوساطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة(٢).

والمنهجية: مصدر صناعي من المنهج، فالمنهجية هي التطبيق العملي للمنهج، أو هي الآليات والإجراءات التي تستخدم في تحقيق الأهداف.

وكان العلماء المسلمون يعبرون عن المنهج بالأصول والقواعد، ولذلك وضعوا أصولا

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ١/ ٣٤٦، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م، معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٥/ ٣٦١، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م، لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت:٧١١ هـ)، ٢/ ٣٨٤، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ، تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، مرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ)، ٦/ ٢٥١، دار الهداية.

(٢) مناهج البحث العلمي، الدكتور عبد الرحمن بدوي، ص ٥، وكالة المطبوعات- الكويت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م.

وضوابط للبحث في مختلف العلوم[١].

**ثانيا: الشبهات:**

الشبهات: جمع شبهة، مأخوذ من الثلاثي: شبه، وهو أصل يدل على: تشابه الشئ وتشاكله لونا ووصفا، والمشتبهات من الأمور: المشكلات، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَمَاقَتَلُوهُ وَمَاصَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾[النساء: ١٥٧] أي: التبس عليهم الأمر وأشكل فقتلوا شبيهه، والأمور المشتبهة: الملتبسة على العامة فلا يعرفون وجه الحق فيها، والمتشابه: ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته. فالمتتبع له مبتغ للفتنة، لأنه لا يكاد ينتهي إلى شيء تسكن نفسه إليه[٢].

أما الشبهة في الاصطلاح فلها تعريفات متنوعة، منها:

- ما لم يتيقن كونه حرامًا أو حلالًا[٣].

- أو: مشابهة الحق للباطل والباطل للحق من وجه إذا حقق النظر فيه ذهب[٤].

---

(١) ينظر: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، د: محمد بن صامل السلمي، ص ٨٧، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ.

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٦/ ٢٢٣٦، معجم مقاييس اللغة، ٣/ ٢٤٣، تاج العروس من جواهر القاموس، ٣٦/ ٤١١، النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي ٢/ ٤٤٢، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م.

(٣) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، ص ١٢٤، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري (ت: ١٠٣١ هـ)، ص ٢٠١، عالم الكتب -القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ١٩٩٠م.

- أو: ما يُشبه الشيء الثابت وليس بثابت في نفس الأمر[١].

والمقصود بناء على هذه التعريفات أن أهل الباطل يخلطون الحق بالباطل والباطل بالحق حتى لا يتميز أحدهما من الآخر فيحدث الالتباس عند الناس.

وهذه التعريفات أقرب إلى مجال الأحكام الشرعية، أو المجال العام

"والشبهة وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له.... وإنما سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها؛ فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حسن ظاهر، فينظر الناظر فيما ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها، وأما صاحب العلم واليقين فإنه لا يغتر بذلك، بل يجاوز نظره إلى باطنها وما تحت لباسها، فينكشف له حقيقتها"[٢].

وغالبا ما يستخدم لفظ (الشبهات) في الدلالة على ما يورده أهل البدع في نصرة آرائهم وأقوالهم.

(١) التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، ص ١١٩، دار الكتب العلمية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦م.

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، ١/ ٣٩٤، ٣٩٥، دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ.

## المبحث الأول:

## مشروعية رد الشبهات

إن رد الشبهات ومدافعتها إذا ظهرت وانتشرت بين الناس واجب على الكفاية على المسلمين، والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾[الفرقان:٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾[الأنعام:٥٥].

قال الطبري: "كما فصلنا لك في هذه السورة من ابتدائها وفاتحتها يا محمد، إلى هذا الموضع، حجتَنا على المشركين من عبدة الأوثان، وأدلتَنا، وميَّزناها لك وبيَّناها، كذلك نفصِّل لك أعلامنا وأدلتنا في كل حقّ ينكره أهل الباطل من سائر أهل الملل غيرهم، فنبينها لك، حتى تبين حقه من باطله، وصحيحهُ من سقيمه"(١).

وقول النبي ﷺ عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين"(٢).

(١)جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ١١/ ٣٩٥، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م.

(٢) أخرجه البزار: رقم "٩٤٢٣"، ومسند الشاميين للطبراني: رقم "٥٩٩"، وقال القسطلاني: "وهذا الحديث رواه من الصحابة عليّ وابن عمر وابن عمرو وابن مسعود وابن عباس وجابر بن سمرة ومعاذ وأبو هريرة ﷺ، وأورده ابن عديّ من طرق كثيرة كلها ضعيفة، كما صرّح به الدارقطني وأبو نعيم وابن عبد البرّ، لكن يمكن أن يتقوّى بتعدّد طرقه ويكون حسنًا كما جزم به ابن كيكلدي العلائي". إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ١/ ٤.

وقد طبق النبي ﷺ هذا الرد عمليا عندما تنتشر شبهة، أو يقف أحدهم معترضا فيصحح النبي ﷺ لهم، عن عبد الله ﷺ، قال: لما كان يوم حنين، آثر النبي ﷺ أناسا في القسمة، فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل، وأعطى عيينة مثل ذلك، وأعطى أناسا من أشراف العرب فآثرهم يومئذ في القسمة، قال رجل: والله إن هذه القسمة ما عدل فيها، وما أريد بها وجه الله، فقلت: والله لأخبرن النبي ﷺ، فأتيته، فأخبرته، فقال: «فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله، رحم الله موسى قد أوذي بأكثر من هذا فصبر»(١).

ولما انتشرت شبهة تتعلق بناقة النبي ﷺ القصواء واجهها النبي ﷺ وبين ما بها من خطأ، وصحح لأصحابه ي الأمر، عن المسور بن مخرمة، ومروان ي، يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه، قالا: خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية حتى إذا كانوا ببعض الطريق، قال النبي ﷺ: "إن خالد بن الوليد بالغميم في خيل لقريش طليعة، فخذوا ذات اليمين» فوالله ما شعر بهم خالد حتى إذا هم بقترة الجيش، فانطلق يركض نذيرا لقريش، وسار النبي ﷺ حتى إذا كان بالثنية التي يهبط عليهم منها بركت به راحلته، فقال الناس: حل حل فألحت، فقالوا: خلأت القصواء، خلأت القصواء، فقال النبي ﷺ: "ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل"(٢).

(١) متفق عليه: البخاري: كتاب "فرض الخمس"، باب "ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه"، رقم "٣١٥٠"، ومسلم: كتاب " الزكاة"، باب "إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام" رقم "١٠٦٢".

(٢) صحيح البخاري: كتاب "الشروط"، باب "الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط"، رقم "٢٧٣١".

قال إمام الحرمين الجويني: «الجدال من آكد الواجبات، والنظر من أولى المهمات"[١].

قال ابن القيم: "القلم الثاني عشر: القلم الجامع وهو قلم الرد على المبطلين ورفع سنة المحقين وكشف أباطيل المبطلين على اختلاف أنواعها وأجناسها وبيان تناقضهم وتهافتهم وخروجهم عن الحق ودخولهم في الباطل، وهذا القلم في الأقلام نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجة الناصرون لما جاءت به الرسل المحاربون لأعدائهم، وهم الداعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة المجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال، وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل وعدو لكل مخالف للرسل، فهم في شأن وغيرهم من أصحاب الأقلام في شأن فهذه الأقلام التي فيها انتظام مصالح العالم"[٢].

وذهب القاضي الباقلاني إلى وجوب النظر والاحتجاج المأمور به شرعا، واستدل على ذلك بما ورد من مناظرات للصحابة ي بعد وفاة النبي ﷺ[٣].

وهو الوارد عن علماء الأمة رضوان الله عليهم، عن محمد بن بندار السباك الجرجاني قال: قلت لأحمد بن حنبل إنه ليشتد عليّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب. فقال أحمد: «إذا سكت أنت وسكت أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟»[٤].

---

(١) الكافية في الجدل، إمام الحرمين الجويني (ت: ٤٧٨ هـ)، تحقيق الدكتورة: فوقية حسين محمود، ص ٢٤، طبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة، ١٣٩٩ ه ١٩٧٩م.

(٢) التبيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١ هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، ص ٢١٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(٣) عيون المناظرات، أبو علي عمر السكوفي، تحقيق سعد غراب، ص١٥٧ : ١٦٣، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٧٦م.

(٤) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي و: إبراهيم حمدي المدني، ص ٤٦، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

وورد عن الإمام أحمد أيضا: عن أبي داود السجستاني قال: سمعت أحمد يسأل: هل لهم رخصة أن يقول الرجل: القرآن كلام الله، ثم يسكت؟ فقال: ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا، لأي شيء لا يتكلمون؟[١].

وذهب بعض العلماء إلى فرضية الرد على أهل الشبهات على سبيل فرض الكفاية.

"فإن قلت: هل يفترض عليّ أن أتعلم من علم التوحيد ما أنقض به جميع ملل الكفر وأُلزمهم حجة الإسلام، وأنقض به جميع البدع وأُلزمهم حجة السنة؟

فاعلم أن هذا فرض على الكفاية، وإنما يتعين عليك ما تصحح به اعتقادك في أصول الدين لا غير..... ثم اعلم أنه إذا كان في كل قطر داع من دعاة أهل السنة يحل الشبه، ويرد على أهل البدع، ويشتغل بهذا العلم، ويصفي قلوب أهل الحق عن وساوس المبتدعة، فقد سقط الفرض عمن سواه"[٢].

وتحدث الإمام النووي عن مشروعية الرد على أصحاب الشبهات، حتى لا تكون الشبهات أسرع إلى القلوب، وأقرب إلى اعتقاد العوام، يقول: "وقد تكلم بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأسانيد وتسقيمها بقوله، لو ضربنا عن حكايته وذكر

---

(١) الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت:٣٦٠ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، ١/ ٥٢٧، دار الوطن – السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

(٢) منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق د: محمد مصطفى حلاوي، ص ٦٥، ٦٦، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م.

وينظر للقول بفرض الكفاية: بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية، محمد بن محمدبن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادمى الحنفي (ت:١١٥٦ هـ)، ١/ ٢٥٤، مطبعة الحلبي، ١٣٤٨ هـ.

فساده صفحًا لكان رأيًا متينًا ومذهبًا صحيحًا، إذ الإعراضُ عن القول المطَّرح أحْرى، لإماتته وإخمال ذكر قائله، وأجدر ألا يكون ذلك تنبيهًا للجُهّال عليه. غير أن تخوّفْنا من شرور العواقب، واغترار الجهلة بمحدثات الأمور، وإسراعهم إلى اعتقاد خطأ المخطئين، والأقوال الساقطة عند العلماء، رأينا الكشف عن فساد قوله وردّ مقالته بقدر ما يليق به من الردّ أجدى على الأنام، وأحمدَ للعاقبة إن شاء الله"[1].

(١) مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم، ١/ ٢٧ .

## المبحث الثاني:

## ضوابط التعامل مع الشبهات

ينبغي قبل الرد على الشبهات وبيان ما بها من مخالفات أن يتم وضع بعض الضوابط والقواعد التي يجب الالتزام بها حتى يكون الرد شافيا وافيا، وقد اجتهدت أن أضع بعض هذه الضوابط مسترشدا بأقوال السابقين وردودهم، فكانت على النحو التالي:

**١ - عدم الرد على الدعاوى التي لا تأثير لها:**

الأصل أن يتجنب المسلم التعرض لمواطن الدعاوى والشبهات، حتى لا يُعرض نفسه لموطن افتتان، ويستفاد هذا من قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الأنعام:٦٨]، والمقصود أن الله تعالى يوصي نبيه ﷺ: "إذا رأيت -يا محمد- المشركين الذين يخوضون في آياتنا التي أنزلناها إليك، ووحينا الذي أوحيناه إليك فصد عنهم بوجهك، وقم عنهم، ولا تجلس معهم حتى يخوضوا في حديث غيره"(١).

وقد بين النبي ﷺ أن الابتعاد عن الشبهات أسلم للمرء، حتى وإن كانت هذه الشبهات من داخله، فعن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: "يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا، من خلق كذا، حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته"(٢).

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن نفرا كانوا جلوسا بباب النبي ﷺ، فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ فسمع ذلك

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، ١١/ ٤٣٦.

(٢) متفق عليه: صحيح البخاري: كتاب "بدء الخلق"، باب "صفة إبليس وجنوده"، رقم "٣٢٧٦"، صحيح مسلم: كتاب "الإيمان"، باب "الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها"، رقم "١٣٤".

رسول الله ﷺ ، فخرج كأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: " بهذا أمرتم؟ أو بهذا بعثتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما هاهنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به، فاعملوا به، والذي نهيتم عنه ، فانتهوا"(١).

ويتأكد الأمر في حالتين: الأولى: إذا كان صاحب الدعوى لا يؤبه له بين الناس، ولا يُسمع لقوله، والثانية: إذا كانت الدعوى عديمة التأثير، قد ظهرت تفاهتها وهزالها، فلا تستحق عناء الرد عليها، وذلك بأن كانت غير معقولة، أو تتضمن تناقضا في تصورها.

وقد تعامل القرآن الكريم بهذا المنطق مع بعض الشبهات، حين أوردها لكنه لم يرد عليها، قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴾[الإسراء:٩٠-٩٣].

ولذلك فإن بعض الدعاوى والشبهات يكفي في بطلانها مجرد تصورها، يقول القاضي عبد الجبار: "اعلم أن كثيرا من المذاهب يستغنى بذكر تفصيله عن التشاغل بذكر نقضه وإفساده؛ لتناقضه في نفسه، وكونه غير مبني على الأدلة والحجاج وعلى أصول مقررة، ولكون كثير منه غير معقول"(٢).

(١) مسند أحمد: رقم "٦٨٤٥"، وقال محققه: حديث صحيح وهذا إسناد حسن، وسنن ابن ماجة: كتاب " افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم "، باب "في القدر"، رقم "٨٥".

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تحقيق الدكتور: محمود قاسم، ٥/ ٩.

فحكاية أقوالهم لا تستدعي ردا عليهم، ففسادها ظاهر ، "فأعرض العقلاء عنهم، واكتفوا من الرد بحكاية مذهبهم، ووكلوا الناظر فيه لظهور تناقضه وفساد معانيه"(١).

**٢ - التأصيل قبل الرد:**

لا بد من التأصيل العلمي والعقدي وبناء الأساس، فلا بد من معرفة الدين الحق وأدلته قبل الخوض في ردّ الشبهات، فواجب المسلم الأول تأصيل العقيدة والشريعة في قلبه، ومعرفة أصول المسائل وأدلتها قبل رد الشبهات والإشكالات؛ فحاجة المسلمين إلى معرفة الدين وأصوله ومسائله أعظم من حاجتهم إلى ردّ الشبهات وتفنيد الإشكالات والردّ على المخالفين، فمن تأصّل في العلوم الشرعية له بعد ذلك أن ينشغل بالدفاع عن الدين والرد على المغرضين وتفنيد أقوال المبطلين، أما البدء بالجدال والمناظرة من دون تحقيق الإيمان في القلب وغرسه في النفوس فهو انشغال بالرد عن البناء.

والمقصود أن يكون الراد مؤهلًا للرد على الشبهات حتى يستطيع أن يلج هذا الباب، ولذا فإن عليه أن يحقق شروط التأهيل العلمي، ويؤكد ذلك الإمام مالك بن أنس ﷺ، عن ابن فروخ، أنه كتب إلى مالك بن أنس إن بلدنا كثير البدع، وإنه ألف كلاما في الرد عليهم. فكتب إليه مالك يقول له: إن ظننت ذلك بنفسك، خفت أن تزل فتهلك، لا يرد عليهم إلا من كان ضابطا عارفا بما يقول لهم، لا يقدرون أن يعرجوا عليه، فهذا لا بأس به، وأما غير ذلك، فإني أخاف أن يكلمهم فيخطئ فيمضوا على خطئه، أو يظفروا منه بشيء فيطغوا ويزدادوا تماديا على ذلك(٢).

---

(١) الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت:٦٧١ هـ)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، ص ٤٥، دار التراث العربي – القاهرة.

(٢) الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت:٧٩٠ هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ١/ ٤٤، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢م.

ويشترط العلماء لمن يتصدى للجدل والمناظرة وتبيين الحقائق ورد الشبهات أن يكون عالما حاذقا فاهما واعيا، يقول ابن عبد البر: "كل مجادل عالم وليس كل عالم مجادلا، يعني أنه ليس كل عالم تتأتى له الحجة ويحضره الجواب ويسرع إليه الفهم بمقطع الحجة، ومن كانت هذه خصاله فهو أرفع العلماء وأنفعهم مجالسة ومذاكرة، والله يؤتي فضله من يشاء والله ذو الفضل العظيم"(١).

يقول ابن تيمية: "فليس لأحد أن يتكلم بلا علم بل يحذر ممن يتكلم في الشرعيات بلا علم وفي العقليات بلا علم فإن قوما أرادوا بزعمهم نصر الشرع بعقولهم الناقصة وأقيستهم الفاسدة فكان ما فعلوه مما جرأ الملحدين اعداء الدين عليه فلا للإسلام نصروا ولا لأعدائه كسروا"(٢).

أما إذا تصدر غير المتأهل فإنه سيكون سببا في فتنة للمستمع والقارئ، ويعم ضرره على المسلمين، يقول الإمام الشافعي: "فالواجب على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى به، وأقرب من السلامة له إن شاء الله"(٣).

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ٢/ ٩٦٦، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤ ه ١٩٩٤م.

(٢) الرد على المنطقيين، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨ هـ)، ص ٢٧٣، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(٣) الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي المطلبي القرشي المكي (ت:٢٠٤ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، ص ٣٤، مكتبه الحلبي-مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ١٩٤٠م.

يقول الجاحظ: "ومن البلاء أن كل إنسان من المسلمين يرى أنه متكلم، وأنه ليس أحد أحق بمحاجة الملحدين من أحد"(١).

**٣ - الاعتناء بالردود العقلية والتاريخية قبل الردود النقلية:**

ينبغي عند الرد على الشبهات تقديم الدليل العقلي على غيره من الأدلة؛ لأن صاحب الشبهة لا يعترف بالقرآن والسنة، أو على الأقل يشكك في ثبوتهما أو دلالتهما، ويقتنع فقط بالدليل العقلي، ولذلك فإن الأدلة العقلية والتاريخية أكثر إقامة للدليل، وأعظم في الحجة، وأكثر إفحاما للخصم من الأدلة النقلية.

وكذلك الاهتمام بالقواعد العقلية والمنطقية التي هي محل اتفاق بين الباحثين على اختلاف آرائهم ومذاهبهم، فينبغي للباحث توظيفها في المناقشة والرد على المخالفين.

وقد كان هذا منهج القرآن الكريم حين قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾[آل عمران:٦٥]، حيث رد على أهل الكتاب بالعلم بالتاريخ، وأن ما يقولونه مخالف لما هو معلوم من التاريخ بالضرورة، ويطعن في صحة أقوالهم.

**٤ - المجادلة بالحسنى:**

إن إظهار الحق وإيصاله للآخرين، ودحض شبهات أهل الباطل، والرد على مفترياتهم يحتاج إلى معرفة طبيعة النفس البشرية، التي تميل إلى اللين والملاطفة والتعامل بالحسنى، وتنفر من الشدة والإذلال والإفحام والتحدي؛ فعلى من يتصدى للشبهات وأصحابها أن

(١) المختار في الرد على النصارى، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥ هـ) تحقيق د / محمد عبد الله الشرقاوي، ص ٦٦، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١م.

يتجنب الشدة والعنف، وأن يتصف باللين والرفق والحسنى، قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[النحل:١٢٥].

فالجدال الذي يكون هدفه إحقاق الحق وإبطال الباطل، وليس مجرد الانتصار للنفس، لا يتصف بالشدة والعنف، وإنما يتصف باللين حتى مع المخالفين في الدين، ﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾[العنكبوت:٤٦].

إن إظهار الحق لا يحتاج إلا إلى إخلاص النية، وتمام التجرد لله تعالى، والبعد عن التعصب وانتقاص الآخرين وإفحامهم.

**٥ - حدثوا الناس بما يعرفون:**

الأصل أنه ليس كل ما يُعلم يقال، ولا يظهر للعوام من الناس إلا ما هو واضح من الكتاب والسنة، بخلاف دقائق الأمور والمسائل العلمية، فهذه لا تتعلق إلا بالعلماء، والأصل في ذلك قول عبد الله بن مسعود ﷺ: "ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة"(١)، وقول علي بن أبي طالب: "حدثوا الناس، بما يعرفون أتحبون أن يكذب، الله ورسوله"(٢).

قال الحافظ ابن حجر: "والمراد بقوله (بما يعرفون) أي: يفهمون، وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة..... وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرابين، وأن المراد ما يقع من الفتن

(١) رواه مسلم في مقدمة الصحيح، باب "النهي عن الحديث بكل ما سمع".

(٢) رواه البخاري: كتاب "العلم"، باب "من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا"، رقم "١٢٧".

ونحوه.... وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب والله أعلم"[١].

فمن علامات الفقه ألا يأخذ العالم العوام إلى ما يشكل عليهم أو يساء فهمه، أو يتكلم معهم في أمر لا يعود عليهم بالنفع في دينهم أو دنياهم.

وقد ذكر ابن عقيل: أنه يحرم إلقاء علم لا يحتمله السامع[٢].

**٦ - الاتفاق على منطلقات وأصول ثابتة:**

ينبغي قبل البدء في الحوار أو الرد على المخالفين وتفنيد شبهاتهم الاتفاق على منطلقات ثابتة وواضحة لدى الجميع؛ ومن أهم هذه المنطلقات أن تكون المرجعية الثابتة عند المختلفين هي الشريعة الحاكمة بمرجعيتها في القرآن والسنة، ولا ينبغي التناول عن الثوابت أو المساومة عليها قبل الحوار وتفنيد الشبهات؛ لأن الحوار مع غير المعترف بمرجعية الشريعة لا جدوى منه، ولا يخرج منه إلا بالتشكيك في الأصول الشرعية.

ولذلك على المحاور أن يرد المختلف إلى الأرضية المشتركة والقدر المتفق عليه بين الجميع.

وقد ظهر هذا واضحا في محاورة سيدنا عبد الله بن عباس ﷺ مع الخوارج، عن عبدالله بن عباس ﷺ قال: "لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار، وكانوا ستة آلاف، فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين "أبرد بالصلاة، لعلي أكلم هؤلاء القوم"قال: «إني أخافهم عليك» قلت: كلا،

(١) فتح الباري ١/ ٢٢٥ بتصرف.

(٢) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت: ٨٨٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، ٨/ ٤١٠٥، مكتبة الرشد – السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

فلبست، وترجلت، ودخلت عليهم في دار نصف النهار، وهم يأكلون فقالوا: «مرحبا بك يا ابن عباس، فما جاء بك؟» قلت لهم: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ المهاجرين، والأنصار، ومن عند ابن عم النبي ﷺ وصهره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد، لأبلغكم ما يقولون، وأبلغهم ما تقولون، فانتحى لي نفر منهم قلت: هاتوا ما نقمتم على أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمه قالوا: «ثلاث» قلت: ما هن؟ قال: «أما إحداهن، فإنه حكم الرجال في أمر الله» وقال الله: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ ما شأن الرجال والحكم؟ قلت: هذه واحدة قالوا: وأما الثانية، فإنه قاتل، ولم يسب، ولم يغنم، إن كانوا كفارا لقد حل سباهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حل سباهم ولا قتالهم قلت: هذه ثنتان، فما الثالثة؟ " وذكر كلمة معناها قالوا: محى نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين، فهو أمير الكافرين " قلت: هل عندكم شيء غير هذا؟ قالوا: «حسبنا هذا» قلت: لهم أرأيتكم إن قرأت عليكم من كتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه ما يرد قولكم أترجعون؟ قالوا: «نعم» قلت: أما قولكم: «حكم الرجال في أمر الله، فإني أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم ، فأمر الله ﷻ أن يحكموا فيه» أرأيت قول الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ وكان من حكم الله أنه صيره إلى الرجال يحكمون فيه، ولو شاء لحكم فيه، فجاز من حكم الرجال، أنشدكم بالله أحكم الرجال في صلاح ذات البين، وحقن دمائهم أفضل أو في أرنب؟ قالوا: بلى، هذا أفضل وفي المرأة وزوجها: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾ فنشدتكم بالله حكم الرجال في صلاح ذات بينهم، وحقن دمائهم أفضل من حكمهم في بضع امرأة؟ خرجت من

هذه؟ " قالوا: نعم قلت: وأما قولكم قاتل ولم يسب، ولم يغنم، أفتسبون أمكم عائشة، تستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم؟ فإن قلتم: إنا نستحل منها ما نستحل من غيرها فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأمنا فقد كفرتم: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ فأنتم بين ضلالتين، فأتوا منها بمخرج، أفخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، وأما محي نفسه من أمير المؤمنين، فأنا آتيكم بما ترضون. إن نبي الله ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين فقال لعلي: «اكتب يا علي هذا ما صالح عليه محمد رسول الله» قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك فقال رسول الله ﷺ: «امح يا علي اللهم إنك تعلم أني رسول الله، امح يا علي، واكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله» والله لرسول الله ﷺ خير من علي، وقد محى نفسه، ولم يكن محوه نفسه ذلك محاه من النبوة، أخرجت من هذه؟ " قالوا: «نعم، فرجع منهم ألفان، وخرج سائرهم، فقتلوا على ضلالتهم، فقتلهم المهاجرون والأنصار»[(١)].

ومن ذلك الاستعانة بالأصول المقررة والقواعد الثابتة والقضايا الكلية التي تعدّ مرجعًا عاما لإبطال الشبهات، حيث ترجع كثير من الشبهات إلى أصل ثابت وقاعدة مقررة في القرآن الكريم والسنة النبوية.

**٧ - رد الشبهات الفرعية إلى شبهات رئيسة:**

كثير من الجهد المبذول في رد الشبهات وبيان عوارها يمكن تجنبه وتوفيره برد الشبهات الفرعية إلى أصولها الرئيسة، مع تركيز الجهد على أصول الشبهات التي تجمع في داخلها

(١) السنن الكبرى للنسائي: كتاب "الخصائص"، باب "مناظرة عبد الله بن عباس الحرورية، واحتجاجه فيما أنكروه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ"، رقم "٨٥٢٢"، المستدرك: كتاب "قسم الفيء"، "قتال أهل البغي وهو آخر الجهاد"، رقم "٢٦٥٦"، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

أكثر الشبهات الأخرى.

ومثال ذلك: كثير من الشبهات التي تدور حول حديث من الأحاديث على سبيل المثال، إما صحة وضعفا، أو حجية الحديث في استنباط الحكم الشرعي، يمكن ردها إلى شبهة أصلية تدور حول الموقف من السنة النبوية ومكانتها في الإسلام، وحجية السنة.

وقد أصَّل القرآن الكريم هذا الضابط في الرد على شبهة أن النبي ﷺ شاعر، وأن القرآن الكريم شعر من تأليفه، فقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ [يس:٦٩]، أي "وما يصح له الشعر ولا يتأتى له لو طلبه، أي جعلناه بحيث لو أراد قرض الشعر لم يتأت له، كما جعلناه أميا لا يهتدي للخط لتكون الحجة أثبت والشبهة أدحض"(١).

يقول ابن تيمية: "إن معرفة المرض وسببه يعين على مداواته وعلاجه، ومن لم يعرف أسباب المقالات -وإن كانت باطلة- لم يتمكن من مداواة أصحابها وإزالة شبهاتهم"(٢).

**٨ - الاهتمام بالأخطاء المنهجية:**

أكثر ما يدندن حوله التغريبيون وأدعياء العلم أنهم يسلكون المنهج العلمي، وتتسم أبحاثهم بالدقة العلمية المتناهية، ولذلك فإن أهم ما ينبغي أن تتوجه إليه أنظار الباحثين بيان ما في مناهجهم من عوار ومخالفة للمناهج العلمية والأصول المتعارف عليها، وإبراز ذلك بصورة واضحة جلية.

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢ هـ)، ٧/ ١٧٧، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٢) الاستغاثة في الرد على البكري، أحمد بن تيمية، تحقيق الدكتور: عبد الله بن دجين، ص ١١٥، دار المنهاج – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ.

والمقصود بالمنهج: الطريق المؤدي إلى التعرف على الحقيقة في العلوم، بوساطة طائفة من القواعد العامة، والتي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة[١].

ولا بد أن تؤثر أخطاء المنهج العلمية في سلامة النتائج التي يصل إليها صاحب الشبهة مما يجعل آراءه مرفوضة علميا.

ولذلك ينبغي التركيز على أن هذه الآراء ليست مرفوضة لأنها تخالف معتقدات المسلمين وآراءهم فقط، وإنما هي مرفوضة لأنها تخالف المنهج العلمي السليم أيضا.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أحد الباحثين في بحثه (العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية) حيث ذكر أنه وقع في عدة عيوب تتعلق بالمنهج، ومن أهمها:

- التحيز العنصري في المسلمات الأولية.
- الانتقائية في اختيار المصادر.
- الشك غير المنهجي.
- إهمال الأدلة المضادة.
- التفسير المتعسف للنصوص.
- التعميم الفاسد[٢].

وغني عن البيان أن مواجهة الأخطاء المنهجية وإبراز عوارها يكفي في الرد على الشبه التفصيلية وبيان فسادها.

---

(١) العلم والبحث العلمي دراسة في مناهج العلوم، د: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ص ١٤٣، المكتب الجامعي – الإسكندرية.

(٢) ينظر: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية، د: خالد بن منصور بن عبدالله الدريس، ص ١٨ وما بعدها، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

**٩ - ضرورة السؤال عن دليل الشبهة:**

كثير من الشبهات يلقيها أصحابها من دون دليل علمي، فيكتفي بمجرد شيوع القول من دون الاستناد على حقائق أو قرائن تعينه على تأكيد قوله، فتكون من باب الافتراء والكذب من أجل التشويش والتشغيب على القواعد المقررة، وقد أكد القرآن الكريم على ضرورة سؤال أصحاب الشبه عن أدلتهم، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[البقرة:١١١]، أما إلقاء الكلام على عواهنه من دون مستند فلا يلتفت إليه، ولا ينشغل المسلم بالرد عليه.

**١٠ - أن يكون المقصود بيان الحق وليس إفحام الخصم:**

من أهم ما ينبغي أن يتسلح به الراد على الشبهات أن يعلم أن مقصوده الأصلي تفنيد الشبهة وبيان وجه الحق، وألا يقصد إفحام الخصم وبيان خطئه وجهله حتى لا يكون ذلك سببا في عناده وعدم قبوله الحق، والتعامل بهذه الصورة يفتح للمخالف بابا للعودة وقبول الحق والاقتناع به.

يقول ابن حزم: "والفلج في المناظرة هو ظهور البرهان الحقيقي فقط وليس انقطاع الخصم فلجا، فقد ينقطع جهلا أو خوفا أو لشغل بال طرقه، وكل ذلك ليس قطعا للحق إن كان بيده. وليست شهادة الحاضرين بالغلبة لأحدهما شيئا إذ قد يكونون موافقين في رأيهم لرأيه الذي شهدوا له فسبيلهم وسبيله واحد، والإنصاف في الناس قليل"[(١)].

(١) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ص ١٨٨، دار مكتبة الحياة – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٠٠م.

**١١ - ضرورة تضافر تخصصات متنوعة في الرد على الشبهات:**

لا تقتصر الشبهات في العصر الحاضر على الشبهات الشرعية؛ بل تنوعت لتشمل دعاوى تعتمد على العلوم الاجتماعية والنفسية والطبيعية، فبعض الشبهات يعتمد على نظريات طبيعية كنظرية النشوء والارتقاء لداروين، وبعضها يعتمد على نظريات اجتماعية كنظريات دوركايم، وبعضها يعتمد على شبهات نفسية كنظرية التحليل النفسي لفرويد.

ولذلك فإن الرد على هذه الشبهات يقتضي أن تتضافر الجهود والتخصصات المختلفة من أجل أن يكون الرد شاملا.

يقول القرافي: "وكم يخفى على الفقيه والحاكم الحق في المسائل الكثيرة بسبب الجهل بالحساب والطب والهندسة فينبغي لذوي الهمم العلية أن لا يتركوا الاطلاع على العلوم ما أمكنهم"(١).

**١٢ - التحصين من الشبهات المتوقعة:**

الأصل أن يكون الرد على الشبهة بعد القول بها وشيوعها وتأثر الأفراد بها، لكن بعض الشبهات المتوقعة قد تحتاج من العلماء التصدي لها قبل وقوعها إذا علم أنها ستقال، فالعالم البصير الحاذق قد يتوقع ما يمكن أن يثيره أصحاب الشبهات ويستعد له ويبين عواره ويفنده قبل ظهوره.

ودليل ذلك قول الله تعالى: ﴿ * سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾[البقرة:١٤٢]

يقول القاسمي: "أعلم الله تعالى نبيه ﷺ والمؤمنين أن فريقا من الناس سينكرون تغيير القبلة وسماهم سفهاء"(٢).

---

(١) الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت:٦٨٤ هـ)، ٤/ ١١، عالم الكتب، بدون.

(٢) محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ١/ ٤١٣، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

وقد أخبر الله تعالى بما سيقوله لقومه للرد على هذه الشبهة.

**١٣ - النظر في مآلات رد الشبهة والعواقب المتعلقة بالمصالح والمفاسد:**

يتوقف رد الشبهة في كثير من الأوقات على وقت الشبهة ومكانها والبيئة التي انتشرت فيها، والآثار المترتبة عليها، حتى لا تؤدي إلى فتنة ومفسدة أعظم من انتشار الشبهة.

وقد ورد أن النبي ﷺ امتنع عن نقض البيت الحرام وإعادة بنائه مرة أخرى على قواعد إبراهيم لأن بناءه يترتب عليه مفسدة أعظم وهي امتناع قبول الناس بذلك لحداثة عهدهم بالإسلام، عن عائشة ل أن النبي ﷺ قال: "يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم - قال ابن الزبير - بكفر، لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين: باب يدخل الناس وباب يخرجون"(١).

قال ابن حجر: "خشي ﷺ أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالإسلام أنه غير بناءها لينفرد بالفخر عليهم في ذلك ويستفاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة ومنه ترك إنكار المنكر خشية الوقوع في أنكر منه وأن الإمام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضولا ما لم يكن محرما"(٢).

يقول ابن تيمية: "وإذا كان قوم على بدعة أو فجور، ولو نهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شر أعظم مما هم عليه من ذلك، ولم يمكن منعهم منه ولم يحصل بالنهي مصلحة راجحة لم ينهوا عنه"(٣).

(١) صحيح البخاري: كتاب "العلم"، باب "من ترك بعض الاختيار، مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه"، رقم "١٢٦".

(٢) فتح الباري، ١/ ٢٢٥.

(٣) مجموع الفتاوى، ١٤/ ٤٧٢.

**١٤ - توضيح البديل الشرعي الصحيح للشبهة:**

على المكلف بالرد على الشبهات ألا يقتصر على الرد على الشبهة وبيان عوارها فقط، لكن من المهم أن يبين للمتلبس بها الطريق الشرعي الصحيح المقابل لهذه الشبهة، وقد استخدم القرآن الكريم هذا الطريق عند التحذير من بعض الأباطيل، قال تعالى: "﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا﴾[البقرة:١٠٤].

"كان يقال للنبي -عليه السلام- [راعنا] أي استمع إلينا واحفظنا، فقالت اليهود: راعنا تعريضًا به من الرعونة، فلما عوتبوا قالوا: إنما نقول مثل ما يقول المسلمون، فنهوا عن ذلك، وقيل لهم: قولوا بدل ذلك انظرنا، وذلك معناه معنى راعنا"(١).

**١٥ - الرد على المخالفين من خلال أقوالهم وآرائهم وكتبهم:**

من أبلغ أنواع الردود على الشبهات أن يستعين الراد على ذلك بأقوال أصحاب الشبهة أنفسهم، فكثير من أقوالهم يناقض بعضها بعضا، وقد يكتبون في موطن ما يخالف أقوالهم في موطن آخر، وحين يرد عليهم من أقوالهم لا يملكون إلا الإذعان والقبول، وقد استخدم القرآن الكريم هذه الطريقة في قول الله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۗ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾[آل عمران:٩٣].

فأرشدهم القرآن إلى أن معرفة فساد ما هم عليه إنما يكون بالرجوع إلى كتابهم الذي يكذب ما هم عليه من الضلال والفساد.

---

(١) تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢ هـ)، ١/ ٢٨١، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

**١٦ - الاستعانة في الردود بالتائبين عن أقوال المخالفين:**

وهؤلاء أعلم الناس بفســاد هذه المذاهب، وأكثر الناس قدرة على الرد عليها وبيان ما فيها من ضـلال، كما حدث مع الإمام أبي الحسـن الأشـعري الذي ظل على مذهب المعتزلة أربعين سنة، ثم لما خرج عن مذهبهم كان أقدر الناس على مجادلتهم وإفحامهم وبيان فساد مذهبهم.

## الخاتمة

بعد هذا الاستعراض الموجز يمكن تلخيص نتائج البحث في النقاط التالية:

١- أن الرد على الشبهات وتفنيدها وبيان عوارها من أوجب الواجبات في العصر الحاضر، ولن تتم الدعوة للإسلام -بين أبنائه أو بين الخارجين عنه- إلا بقطع دابر هذه الشبهات والرد عليها ردا علميا صحيحا موثقا.

٢- لا ينبغي أن يتصدى لرد الشبهات إلا من تأهل لذلك، علميا وخلقيا، حتى لا يكون الرد ثغرة يتصيدها الأعداء فيثبتوا مقالاتهم ويزداد عنادهم.

٣- ينبغي وضع منهجية علمية واضحة للردود العلمية، حتى تكون قائمة على أساس صحيح.

**توصية:**

يوصي الباحث أن تتولي الجهات العلمية الموثوقة، وأخص منها الأزهر الشريف، مسؤولية القيام بالرد على الشبهات المثارة، ويتم وضع منهجية وآلية للرد قائمة على ضوابط وقواعد محكمة، وألا يترك الأمر للأفراد من دون مرجع رسمي موثوق.

## فهرس المراجع والمصادر

١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢- الاستغاثة في الرد على البكري، أحمد بن تيمية، تحقيق الدكتور: عبد الله بن دجين، دار المنهاج – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ.

٣- الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت:٧٩٠ هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢م.

٤- الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت:٦٧١ هـ)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي – القاهرة.

٥- بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية، محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادمى الحنفي (ت:١١٥٦ هـ)، مطبعة الحلبي، ١٣٤٨ هـ.

٦- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، مرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ)، دار الهداية.

٧- التبيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١ هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٨- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت: ٨٨٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد

السراح، مكتبة الرشد – السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

٩- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي، دار الكتب العلمية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦م.

١٠- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

١١- تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢ هـ)، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

١٢- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٠٠م.

١٣- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري (ت: ١٠٣١ هـ)، عالم الكتب -القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ١٩٩٠م.

١٤- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

١٥- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م.

١٦- الرد على المنطقيين، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨ هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٧- الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي المطلبي القرشي المكي (ت:٢٠٤ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي-مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ١٩٤٠م.

١٨- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ (ت:٣٦٠ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن - السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ ه ١٩٨٧م.

٢٠- العلم والبحث العلمي دراسة في مناهج العلوم، د: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتب الجامعي - الإسكندرية.

٢١- العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية، د: خالد بن منصور بن عبدالله الدريس، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٢٢- عيون المناظرات، أبو علي عمر السكوفي، تحقيق سعد غراب، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٧٦م.

٢٣- الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت:٦٨٤ هـ)، عالم الكتب، بدون.

٢٤- الكافية في الجدل، إمام الحرمين الجويني (ت: ٤٧٨ هـ)، تحقيق الدكتورة: فوقية

حسين محمود، طبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة، ١٣٩٩ هـ /١٩٧٩م.

٢٥- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي و: إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٢٦- لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت:٧١١ هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ.

٢٧- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي (ت: ١٣٣٢ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

٢٨- المختار في الرد على النصارى، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥ هـ) تحقيق د/ محمد عبد الله الشرقاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١م.

٢٩- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م.

٣٠- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تحقيق الدكتور: محمود قاسم.

٣١- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ.

٣٢- مناهج البحث العلمي، الدكتور عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات- الكويت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م.

٣٣- منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي،

تحقيق د: محمد مصطفى حلاوي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ -١٩٨٩م.

٣٤- منهج كتابة التاريخ الإسلامي، د: محمد بن صامل السلمي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ.

٣٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـــ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية- بيروت، ١٣٩٩ هـ -١٩٧٩م.

# فهرس موضوعات البحث

المحتويات

ملخص البحث ..... ٨٧

المقدمـــة ..... ٨٩

تمهيد: مفاهيم ومصطلحات البحث ..... ٩٣

المبحث الأول: مشروعية رد الشبهات ..... ٩٦

المبحث الثاني: ضوابط التعامل مع الشبهات ..... ١٠١

الخاتمة ..... ١١٧

فهرس المراجع والمصادر ..... ١١٨

فـهرس موضوعات البحث ..... ١٢٣